هذا الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد في أمور
ستأتي ولهذا عملت عمل النصب وإن كان الأصل أن لا تعمل لمباينتها الفعل
بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من القاصر وهي الصفة المصوغة
من فعل قاصر لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها على جهة
الثبوت فإذا قلت زيد حسن فمعناه إثبات الحسن له واستمراره في سائر
أوقات وجوده لا أنه متجدد حادث وبهذا علم أنك تحويل الصفة على
سبيل الإطلاق إلى صفة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن
حاسن وفي ضيق ضائق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم أن هذه الصفة
تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبها وفي التذكير
والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لأن النصب هنا
في التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمة وتمتاز عنه بأمور منها أنها
تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما للزمن الماضي الدائم أي
الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها أنها تكون غير مجارية
للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن
وضخم وجميل ومجارية له نحو طاهر وضامر واسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا ومن
هذا أنها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها لأنها فرع اسم الفاعل
في العمل بخلافه منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع في
نحو زيد أبوه حسن وجهه ومنها أن معمولها لا يكون أجنبيا أي اسما ظاهرا
منفصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا في نحو زيد حسن وجها أي منه فلا
يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لأنها مأخوذة من فعل لازم
وقد جرت على الاسم فلا تعمل حينئذ إلا في ضميره أو سببيه كاسم الفاعل
اللازم والمراد بمعمولها ما عملت فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح
لأن عملها في الظرف وعديله بما فيها من معنى الفعل ومنها أن معمولها مشبها
بالمفعول به ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفاصل
ولو ظرفا ولأنها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعدى بالإضافة في
ما أبها وإنما تؤنث بالألف وتخالف فعلها فتنصب مع قصوره وتجوز إضافتها
إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام وإن كان الأصل عليها
حرف تعدي به واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله ولمعمولها بالنسبة
لعملها فيه ثلاث حالات أحدها أن يرتفع على الفاعلية باتفاق بعد
إخلائها صورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه أو على الإبدال
عند بعضهم من الضمير فيها وثانيها أن ينتصب على التمييز أو على
التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة كزيد حسن وجها أو عليه فقط إن
كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا قال والثاني متعين في المعرفة وثالثها
أن يخفض بالإضافة أي بسببها كزيد حسن الوجه إلا إذا كانت
الصفة بأل وهو مجرد منها ومن الإضافة كالحسن الوجه أو مضافا لمجرد
منها كالحسن وجه أب أو مضافا للضمير الموصوف كالحسن وجهه أو لمضاف
لضميره كالحسن وجه أبيه لامتناع إضافة ما فيه أل إلى شيء من ذلك وإذا
خفض المعمول بالإضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لأن الخفض
ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ الصفة
عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها واعلم أن الصور الحاصلة من
الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن إعرابهما وتغييرهما وإضافة أحدهما إلى
ستة وثلاثون صورة لأن الصفة إما نكرة أو معرفة وهي رافعة أو ناصبة
أو جارة فهذه ستة أحوال لأنها إما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه
الأب أو للضمير كوجهه أو لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد من أل و
الإضافة كوجه أو مضاف للمجرد منهما كوجه أب فالصور ستة وثلاثون
صورة منها ستة ممتنعة والتي الأربع التي استثنيت والبقية
جائزة لأن فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح أربع صور والضعيف
ستة والباقي حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات والسابع منها
اسم التفضيل وأخره لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد
كما ستعرفه وهي الصفة الدالة على المشاركة والزيادة لصاحبها